

ولكن تم حلها بحلول عام 1835 على أقل تقدير، وتم تخصيص جزيرتي أبو موسى وطنب الكبرى للفرع الأكبر من العائلة في الشارقة ورأس الخيمة، وعندما انفصلت رأس الخيمة عن الشارقة في عام 1868، آلت ملكية جزيرة طنب الكبرى إلى رأس الخيمة بينما أنت جزيرة أبو موسى إلى الشارقة. ووُقعت بعض التحديات بشأن سلطة الشارقة على أبو موسى في سبعينيات القرن التاسع عشر من قبل قبائل تنتمي إلى إمارات أخرى وقبائل من لنجة أيضاً، وشهدت سلطة رأس الخيمة على طنب الكبرى تعييناً من قبل رعايا يتبعون للقواسم الذين يحكمون لنجة في سبعينيات القرن التاسع عشر وثمانينياته، وكانت اعترافات متقطعة من قبل فارس / إيران على سلطة رأس الخيمة على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى وسلطة الشارقة على جزيرة أبو موسى قد وقعت خلال الفترة 1887 – 1971، عندما كان حكام لنجة من القواسم يتصرفون على أساس أنهم مسؤولون لدى فارس كانت أبو موسى تخضع السيادة حاكم الشارقة وليس الحاكم لنجة. من الخطأ أن المفترض أو تقول إن قضية جزء طلب التي يبدو أنها خضعت تشكيل من أشكال الإدارة المشتركة بين رأس الخيمة والتجة وقضية جزيرة جري الالتي احتلتها القوات الفارسية في عام 1887، مثالية القضية أبو موسى